

تحقيق ميليس والبيئة الدولية

مجدي خليل

يجادل المسؤولون السوريون في رفضهم لتقرير ميليس إنه تقرير مسيس مبني على أفكار مسبقة، ويساندونهم في ذلك محللو الصراخ في الفضائيات إياهم من أن أميركا تعيش وضعا صعبا متأزما في المنطقة، والإدارة محاصرة بالفضائح والأعاصير، وتريد تحويل الأنظار إلى سورية ولبنان كجزء من تحقيق مخططها في المنطقة.

والسؤال هل الهدف من هذا الكلام إقناع الشارع بأنهم مستهدفون، أم تجنيد عدد أكبر من محلي الفضائيات إياهم في معركة كلامية عديمة الجدوى؟ وما هي قوة هؤلاء المحليين على الأرض؟ هل نفعوا صدام؟ هل نفعوا القذافي؟ هل أفادوا أحدا؟

نعم هناك بيئة دولية مختلفة ولولا هذه البيئة الدولية، ما كان هذا التحقيق خرج إلى النور أصلا. هذه البيئة الدولية كانت ستجبر سوريا على الخروج من لبنان سواء اغتيل الحريري أم لم يغتل. فالقرار 1559 جاء قبل اغتيال الحريري، ولكن الجديد أن هذه البيئة الدولية تستخدم جريمة إرهابية كبرى ليس من أجل خروج سوريا من لبنان، وإنما لمحاسبة النظام السوري نفسه على أخطائه التي ارتكبها في حق شعبه وحق لبنان، وجموده في ظل حركة ديناميكية تتجه لتغيير وجه المنطقة وفقا لمعطيات جديدة، وقد قالتها كوندليزا رايس بصراحة «سوريا عقبة أمام التغيير والسلام في المنطقة» بالإضافة إلى الاتهامات التي توجه إليها عن دورها في تأجيج العنف في العراق. قضية الاغتيال أصلا سياسية ودوافعها سياسية، وسبقها جدل سياسي على أعلى مستوى ويقول ذلك التقرير صراحة «ترى اللجنة أن قضية اغتيال السيد الحريري كانت قضية استقطاب سياسي شديد ومتوتر. الاتهامات

والاتهامات المضادة استخدمت على وجه الخصوص ضد السيد الحريري خلال فترة سبقت اغتياله، وعززت استخلاص اللجنة من أن الدافع وراء الاغتيال كان سياسيا».

إن هي جريمة اغتيال سياسي ذات دوافع سياسية وحققت نتائج سياسية وستستغل سياسيا، من قبل أطراف دولية تنتظر خطأ كبيرا على سوريا عليه اجماع دولي ومدعم بالأدلة، ولكن في نفس الوقت هي جريمة جنائية. أسرة الرئيس الحريري ومعهم جل اللبنانيين متمسكون بالشق الجنائي ولم يعلنوا حتى الآن أكثر من هذا. والشق الجنائي يعني «محكمة دولية» تحاكم المتورطين في هذه الجريمة، وقالها سعد الحريري بوضوح إنه لا مساومة على دم الحريري، ولا مساومة على نتائج التقرير وقال أيضا «نحن لا نطلب الثأر وإنما العدالة». وهل يستطيع أحد ان يلوم شخص يطالب بالعدالة لجريمة بشعة كهذه راح ضحيتها شخص بوزن الحريري ومعه عشرات القتلى والمصابين. أميركا ومعها فرنسا وبريطانيا يريدون نتائج سياسية، أي عقاب سياسي عبر قرار دولي من مجلس الأمن، ومستقبلا بالتأكيد ستسعى هذه الدول لتوظيف نتائج المحاكمة الجنائية سياسيا، وما هي السياسة أصلا إلا توظيف الفرص للحصول على ما تريده من خصمك أو عدوك. قرار اغتيال الحريري يشبه في غبائه وجنونه قرار اجتياح صدام للكويت، لن تجد أحدا يدافع عنه أو دولة تسانده.

كل الناس تعرف أخطاء القذافي منذ عقود، ولكن بعد 11 سبتمبر، وبعد ضبط الأوروبين لسفينة متجهة إلى ليبيا تحمل معدات نووية، وبعد اعترافات عبد القدير خان عن علاقته بليبيا، لم يكن أمامه طريق آخر وكانت هذه اللحظة الصعبة التي يجب عليه أن يتخذ القذافي قرارا فيها، وأعتقد أنه اتخذ القرار الصحيح له ولنظامه. مسألة التوظيف السياسي للوقائع والأحداث والجرائم والظروف، هي في الواقع محور تاريخ البشرية وصانع أحداثه، من هذا يكون الكلام عن التوظيف السياسي للتقرير لغوا لا فائدة ترجى منه. المطلوب من سوريا صعب جدا ولكنه غير مستحيل. < كشف التحقيق أيضا عن تشابه أدوات المستبدين في كل جرائمهم التي يرتكبونها، من تشويه سمعة الخصم، وحشد المظاهرات المصطنعة،

وتضليل العدالة، والتضحية بأبرياء شاء حظهم التعس أن يوجدوا في موقع الجريمة أو يستخدموا للتمويه، وتجنيد الأبواق سواء للكتابة أو الصراخ الزاعق في الفضائيات أو كشهود زور، يقول التقرير «أعطى المستجوبون السوريون إجابات متشابهة والكثير من هذه الإجابات تتناقض مع الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق». عندما تقرأ المقالات التي كتبتها أبواق المستبد، تجدها كلها وكأنها لكاتب واحد، ولهذا خلص التقرير الأخير لمنظمة «صحافيون بلا حدود» أن أسوأ أنواع الصحافة هي تلك التي تكون بوقا للسلطة.

< كشفت الأزمة كذلك عن ضرورة أن يحدد حزب الله خياراته بشكل واضح وسريع، وفي رأي أن يصبح رقما مهما في المعادلة السياسية اللبنانية بناخبيه وليس بسلاحه، أفضل من أن يطاح به وبأسلحته مع سوريا في لعبة أكبر منه بكثير. فحزب الله لم يستوعب أيضا بعد ما حدث، ولهذا حشد مبكرا بعد الجريمة في 8 مارس مظاهرة مليونية مؤيدة لسوريا، وبعد صدور التقرير عارض المحاكمة الدولية وقال الوزير الذي يمثله في الحكومة اللبنانية أن المحاكمة تستغل الحقيقة ولا تكشفها، وهو كلام غير مفهوم.

< موقف الرئيس لحود أيضا غاية في الحرج، ولنفترض براءته من هذه الجرائم التي ارتكبت، افلا يكفيه للاستقالة إنه رئيس مرفوض شعبيا وإقليميا ودوليا في دولة مثل لبنان تتعاطى السياسة بكثافة، وتمارس قدرا من الديمقراطية، ألا يكفيه إنه اختير بضغط من المحتل، ومن برلمان كان ولاؤه للمحتل، وأن أجهزته الأمنية متورطة في الجرائم التي حاقت بلبنان، وإنه حسب التقرير كان دمية تحركها دمشق، وأنه أولا وأخيرا سبب تفجر الازمة في لبنان.

< على العرب أن يتقبلوا ويتفهموا متطلبات هذا الوضع الدولي الجديد فنحن إزاء مرحلة تحولات دولية كبرى،. فهناك دول جديدة من المتوقع أن تأخذ طريقها إلى الظهور، وهناك مطالب للأقليات سوف تظهر بقوة على السطح، فإذا كانت أغلب الدول العربية دولا حديثة ظهرت بشكلها الحالي

في القرن الماضي، فلماذا لا يقبلون دولة للأكراد مثلاً؟ ولماذا لا يقبلون دولة في جنوب السودان؟ ولماذا لا يتخذون من المواطنة معياراً للحقوق والواجبات، وهو خيار ومطالب كل الأقليات لكي يستفيدوا من هذا التنوع الفسيفسائي الجميل. فالديمقراطية للعرب أصبحت مطلباً دولياً، وحقوق الإنسان والأقليات محل اهتمام دولي متزايد.

< السؤال الصعب الذي يحتاج إلى إجابة، لماذا يدفع شعب بأكمله ضريبة ثقيلة نتيجة حماقات قياداته السياسية والأمنية؟ وما هي الخيارات المتاحة للشعوب في مثل هذه الظروف؟ وهل من المقبول أن يدخل شعب حرباً لأسباب لا ناقة له فيها ولا جمل؟

وما هي الخيارات أمام المجتمع الدولي بعد أن ثبت أن نظام العقوبات الدولية يؤدي الشعوب ويطلق عمر المستبدين؟ وأخيراً، التقرير لم يأت بجديد فيما يتعلق بما يعرفه كل مواطن عربي، وإنما أكد فقط، أما الجديد فهو لأول مرة سيدفع نظام عربي ثمناً لتورطه في اغتيال مواطنين عرب، وأتمنى أن يأتي اليوم الذي يدفع فيه كل مستبد ثمن جرائمه، وأن تفتح كل الملفات وهي كثيرة، حتى يدرك كل مجرم قيمة الحياة الإنسانية.